كلمة وفد جمهورية العراق في بند التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس ...

نيابة عن وفد جمهورية العراق أتقدم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للجنة السادسة للدورة (77) الحالية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أتقدم بالتهنئة للسادة نواب الرئيس وأعضاء المكتب، متمنياً لكم الموفقية والنجاح.

أن العراق من أكثر الدول التي عانت وتعاني من الأعمال الإرهابية، إذ عملت التنظيمات الإرهابية على تكرار محاولاتها لزعزعة امن واستقرار بلادي من خلال استهداف منشات الدولة العراقية وقتل المدنيين وترويعهم بأعمال تنكيل وتعذيب بشعة لا تمت للإنسانية بصلة. أن حكومة جمهورية العراق ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه نهائياً وعلى وجه التحديد تنظيم داعش الإرهابي الأمر الذي يسهم في تعزيز ركائز الأمن والاستقرار الدوليين، وما قرار مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص المرقم (2379) في 2017/9/21، والخاص بتشكل لجنة التحقيق الدولي للتحقيق بجرائم تنظيم داعش الإرهابي (UNITAD)، لغرض جمع وتخزين وتقديم الأدلة الى السلطات العراقية وتحت ولايته القضائية لغرض استكمال إجراءات سير العدالة بأسرع وقت ممكن إلا دليل على حرص العراق على التعاون مع المنظمة الدولية لغرض مكافحة الإرهاب.

14East 79th Street, New York, NY 10075 (Btw Madison& 5th Ave)
www.mofa.gov.iq nyrep@mofa.gov.iq
Tel.: +12127374433 | Fax: +12127721794

السيد الرئيس ...

ان حكومة جمهورية العراق تجدد التزامها بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وحظر كل كيان او نهج يتبنى العنف والإرهاب والتكفير وخطاب الكراهية، وعدم استخدام أراضيها كمقر أو منطلق أو ساحة لنشاطه والمنصوص عليه بدستور جمهورية العراق لعام 2005، وإذ يدين كافة العمليات الإرهابية التي تقع في كل دول العالم فأنه يدعو إلى ضرورة توحيد وتنسيق جهود كل القوى الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب أياً كانت أصوله وتسميته، كما ندعو إلى ضرورة تعزيز التعاون الأمني والإستخباري بين العراق والمجتمع الدولي (دولاً ومنظمات) على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبهذا الصدد، يحرص العراق على التعاون الفاعل مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 1526 في 2004 من خلال تبادل المعلومات ومشاركتها مع الفريق بما يخدم المجتمع الدولي عبر تعزيز قدرة الفريق في تقييم مخاطر تنظيما داعش والقاعدة الإرهابيين.

سيدي الرئيس ...

يعمل العراق بحرص شديد على تطوير استراتيجيته الوطنية لمكافحة الإرهاب إنسجاماً مع التطورات العالمية الناشئة المتعلقة بظروف الحرب على الإرهاب وتنفيذاً لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويعمل على ان تأخذ استراتيجيته الوطنية الطابع الشمولي بدءاً من مكافحة الفكر المتطرف والجريمة المنظمة وتجفيف منابع تمويل الإرهاب وصولاً الى الحرب الميدانية الضروس. وبهذا الصدد، يثمن العراق الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة

لمكافحة الإرهاب في مجالات تنسيق الجهود الدولية وتعزيز القدرات الوطنية من خلال ورش العمل وبرامج دعم القدرات، ويبدي العراق استعداده لتبادل الخبرات مع المجتمع الدولي في المجالات المختلفة لمكافحة الإرهاب. ويولي بلادي الأولوية للقضايا الآتية في مجال مكافحة الإرهاب، وهي: (تجفيف تمويل الإرهاب، إرجاع عوائل الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم، الخطر السيبراني، ضبط الحدود، الجريمة المنظمة المرتبطة بالإرهاب، منع وصول الإرهابيين إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتبادل المعلومات والخبرات).

وفي ظل هذه الأولويات، يرى العراق أهمية تعزيز نظام الجزاءات الدولي المفروض على الافراد والكيانات الإرهابية، كما يُشاطر العراق المشاغل التي يشير إليها تقرير الأمين العام الخامس عشر حول التهديد الإرهابي المرتبط بداعش، والتي ما زالت تمثل خطرا ماثلاً وقابلاً للتفاقم.

كما نشدد على المخاوف التي يشير إليها التقرير المرتبطة بالمشاغل الأمنية المتصاعدة من الإبقاء على عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين وعوائلهم في مخيمات الاحتجاز في سوريا، والتي شهدت مؤخراً حالات من الهروب الفردي والجماعي من بينها **الهجوم الارهابي على سجن الصناعة في الحسكة في سوريا في 27 كانون الثاني 2022**. إن الإرهاب، وبالنظر لطبيعته العابرة للحدود يعرض الأمن والسلم الدوليين لخطر كبير، متطور ومستمر.

ومن هذا الواقع، يعرب العراق عن قلقه البالغ من الظروف الأمنية المرافقة لهذه المخيمات فضلاً عن القلق من النشاط المتصاعد لفلول داعش الإرهابية التي قامت

بعدد من الهجمات مؤخراً على القوات الأمنية العراقية في مناطق متفرقة ادت الى استشهاد العشرات من ابناء القوات المسلحة العراقية.

وهذا السياق، نثمن دعوات الأمين العام، ونكررها، ونأمل من المجلس الموقر ان يحث الدول الأعضاء من أجل إستعادة رعاياها المحتجزين في مخيم الهول، والمخيمات الأخرى، في سوريا. من جانبه، وإنطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، أعاد العراق 1950 من المقاتلين الإرهابيين المحتجزين في سوريا، و 762 عائلة بواقع 3090 فرد منذ آيار 2021. كما تم اعادة دمج 463 عائلة (1830 فرد) منذ ايار 2021 واعادتهم الى مناطقهم الاصلية.

ويدعو الجهات المسؤولة عن هذه المخيمات الى تسليمه جميع المحتجزين من المقاتلين الإرهابيين العراقيين لأغراض المساءلة القضائية وتحقيق العدالة للضحايا.

ويؤكد العراق على استعداده الكامل لإستكمال جهود إعادة رعاياه من هذه المخيمات ويتطلع الى دعم المجتمع الدولي في تعزيز قدراته في مجال إعادة التأهيل والإدماج.

السيد الرئيس

يَرى وفدُ بلادي إن العَمل الدولي المُشترك يَجب أن يتَحلى بِصفَة الجَماعية ويُعزز من أواصِر الشَراكة، مع الالتزام الكامل للمسؤولية الجماعية الملقاة على الدول، والاحترام لسيادة الدول وملكيتها الوطنية لجهود مكافحة الارهاب.

إن تجربة بلدي العراق في مجال مكافحة الإرهاب تدفعنا للتأكيد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي ولاسيما في مجالات منع تمويل الإرهاب، وقطع الطريق أمام الإمدادات اللوجستية، ومنع العصابات الإرهابية من المتاجرة غير المشروعة بالنفط والأسلحة والآثار العراقية والسورية، وبذل الجهود المتسقة والحثيثة لمنع الإرهابيين

الأجانب من التنقل عبر الحدود، وحرمانهم من الملاذات الآمنة. أن حكومة جمهورية العراق ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه التحديد تنظيم داعش الارهابي، والقضاء عليه نهائياً وتقديم الإرهابيين الى القضاء لنيل جزاءهم العادل الأمر الذي يسهم في تعزيز ركائز الأمن والإستقرار الدوليين.

يكرر العراق دعواته بعدم تسييس الارهاب او توظيف جهود مكافحة الارهاب لأغراض سياسية، والإمتناع عن إستخدام أراضي الدول الأخرى ساحة لتصفية الحسابات، بما يعرض امنها وإستقرارها للخطر، ويؤكد على ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لاسيما احترام السيادة للدول الأخرى ومبادئ حسن الجوار وتعزيز العلاقات التعاونية.

ختاماً سيدي الرئيس...

يؤكد وفد بلادي مجدداً **على اهمية** توصل اعضاء الأمم المتحدة الى تعريف موحد لمصطلح الارهاب الامر الذي يسهم في توحيد الجهود الدولية لمعالجة هذه الآفة الخطيرة التي تهدد جسد المجتمع الدولي وامنه.